PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(8): 1322-1338
ISSN:1553-6939

Grammatical reasoning types and purposes

Dr. koffi noureddine [1]

[1]University of Ziane Achour, Djelfa (Algeria).

The E-mail Author: n.koffi@univ-djelfa.dz

Received: 09/09/2023 Published: 18/09/2024

Abstract:

In this article we try to look at the types of grammatical reasoning and its purposes, that is, the types that linguists have devised through the precise description of grammatical research, as well as the purposes envisaged by this phenomenon. Apparently, they have noticed that the grammatical reasoning is justified by a pronouncement of eloquent Arabic pronouncements, a justification of a grammatical base, or justification of a particular grammar. As for the motives for which this approach came, it is the protest of the Holy Quran and its readings, the disclosure of the judgment and the secrets envisaged by the linguist of the Arabic speech on the body he chose, and the teaching of grammar. It has been shown by careful observation in grammatical research that they were explaining the factor, and could have been one of the types mentioned, but we considered it an independent research because the theory of the factor is the theoretical structure of the Arabic grammar. These types may be related.

Keywords: justification, reason, ruling, rule, deviation from the rule, pronunciation, factor**.**

التّعليل النّحويّ أنواعه وأغراضه

د. قفي نور الدين[1]

[1]جامعة الجلفة (الجزائر).

ملخّص:

نحاول في هذا المقال أن نقف على أنواع التّعليل النّحويّ و أغراضه، أي تلك الأنواع التي استنبطها اللّغويون عن طريق الوصف الدّقيق للبحث النّحوي، و كذا الأغراض المتوخاة من هذه الظّاهرة؛ و الظّاهر أنّهم لاحظوا أنّ التّعليل النّحوي يؤتى به مبرّرا لنطق من النّطوق العربيّة الفصيحة أو مبرّرا لقاعدة نحويّة ما، أو مبرّرا ـ كذلك ـ لقاعدة نحويّة معيّنة. أمّ عن الدّوافع التي جيء من اجلها بهذا المنهج فهي الاحتجاج للقرآن الكريم و قراءاته ، و الكشف عن الحكم و الأسرار التي توخّاها واضع اللّغة من الكلام العربيّ على الهيئة التي اختارها، و تعليم النّحو.

و قد ظهر بالملاحظة الدّقيقة في البحث النّحوي أنّهم كانوا يتعلّلون بالعامل، و كان من الممكن أن يكون نوعا من الأنواع المذكورة، و لكنّنا اعتبرناه مبحثا مستقلا لأنّ نظريّة العامل هي الهيكل النّظري للنّحو العربي. و قد تتعلّق به تلك الأنواع.

الكلمات المفتاحيّة: التّعليل، العلّة، الحكم، القاعدة، الخروج على القاعدة، النّطق، العامل.

تمهيد:

الحديث عن التّعليل النّحوي وثيق الصّلة بالحديث عن القياس في النّحو العربي؛ لأنّ العلّة أبرز أركانه، و لذلك فلا عجب أن تكون مكانته من مكانة القياس الذي يعتبر أساس الدّراسات النّحويّة و عمادها، و ذلك كلّه نابع من أنّ طبيعة العقل البشريّ تفرض طرح الأسئلة واستقصاء العلل و الأسباب في كلّ مجال من مجالات الحياة ، وبما أنّ اللّغة أقرب هذه المجالات إلى حياة الإنسان جميعا، فإنّه من الطبيعيّ أن تكثر حولها استفساراته في مرحلة من مراحل النّضج والرّقيّ الفكريّ، ولعلّ ذلك هو صنيع علماء النّحو العربيّ الذين أولعوا بالتّعليل لظواهر اللّغة العربيّة حتّى صار للتّعليل النّحويّ منزلة عظيمة، وصار الحديث عنها مرتبطا بنشأة النّحو ذاته لأنّ تاريخها ملازم لتاريخه و لتاريخ التّأليف فيه. وعلى أيّة حال فإن تطوّره كان تابعا لعلوم غير طبيعة النّحو كالفقه والفلسفة والكلام و التي يجمعها مناخ فكريّ واحد.

و نحن نحاول في هذا المقال أن نبيّن أنواعه و أن نقف عند أغراضه بشيء من التّفصيل و التّدقيق.

1ـ التّعليل النّحويّ نشأته وتطوره :

سنقف في هذا المبحث عند أبرز المراحل التي مرّ بها التّعليل النّحوي متوخّين في عرضها الإيجاز و مركّزين على أهمّ خصائص التّعليل في كلّ مرحلة، و إن كانت تغطيتنا لحقب زمنيّة طويلة من الصّعوبة بمكان. ولكنّ إثباتنا لهذا المبحث ممّا تقتضيه ضرورة البحث في العلل.

لقد مرّ التّعليل النّحوي بثلاث مراحل أساسيّة اتّسم الانتقال من كلّ مرحلة إلى التي تليها بالتّداخل انطلاقا من أنّ بين كلّ مرحلتين مدّة انتقاليّة، فكانت النّظرة إليها - أي المراحل - على سبيل الإجمال.[1]

1- 1 ـ مرحلة النّشوء والتّكوين :

ارتبطت إرهاصات التّعليل النّحوي بروايات واضع النّحو العربيّ على اختلافها في نسبته إلى واضع بعينه ، ولعلّ ذلك الارتباط كان خشية الانحراف عن سنن العرب في كلامها كما يؤكّد ابن خلدون(تـ:808هـ) وضرورة " استنباط قوانين مطّردة شبه الكليّات و القواعد يقيس النّاس ولاسيما غير العرب عليها سائر أنواع الكلام ، ويلحقون الأشباه بالأشباه."[2]، ومن جهة ثانية نظرا لارتباط اللّغة العربيّة بالدّين الإسلامي الذي جاء للنّاس كافّة.[3]

ويمكن أن يعتبر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(تـ:118هـ)رأس هرم التّعليل النّحوي كما قرّر ذلك ابن سلام الجمحي(تـ:231هـ) بأنّه " أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس والعلل. "[4]، ويظهر ذلك من خلال محاوراته للفرزدق (تـ:110) التي كان يعترض عليه فيها بتوجيه بعض نطوقه بما يتوافق مع استعمالات العربيّة ، ومن أمثلة ذلك أنّه اعترض عليه في قوله :

عَلَى عَمَائِمِنَا تُلْقَى وَ أَرْحُلُنَا عَلَى زَوَاحِفَ تُجْزَى مُخُّهَا رِيْر

ـ بالكسر ـ قائلا :" إنّما هي ريرُ " ـ بالرّفع ـ [5] وفاقا لما اطّرد من كلام العرب. وتنتهي هذه المرحلة بالخليل بن أحمد الفراهيدي (تـ:175هـ) الذي يمكن أن يطلق عليه قمّة التّعليل النّحوي في هذه المرحلة وخاتمته معا[6]، فهو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس و استخراج مسائل النّحو وتعليله.

لقد اتّصف التّعليل في هذه المرحلة بالبساطة واتّصل اتّصالا مباشرا بمدلوله اللّغوي،[7] إذ أنّه بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظّواهر اللّغويّة والقواعد النّحويّة ـ أوّلا ـ ، وهو بحث على هامش تلك الظّواهر والقواعد ـ ثانيا ـ ، وهذا يعني أنّه ليس جانبا أساسيّا في النّحو بقدر ما هو

---

[1] ـ حسن خميس سعيد الملخ ، نظريّة التّعليل في النّحو العربي بين القدماء و المحدثين ، ط 1 : دار الشروق، عمان ، 2000م ، ص 35 .

[2] ـ عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدّمة ، ت : أحمد الزّعبي ، (د . ط) : دار الأرقم ، بيروت ـ لبنان ، 2001م ، ص 625 . [3] ـ حسن خميس سعيد الملخ ، نظريّة التّعليل ، ص 36 .

[4] ـ ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشّعراء ، ت : محمود محمّد شاكر ، (د . ط) ، المؤسّسة السعوديّة بمصر ، القاهرة ، 1980م ، ج1 ص 14.

[5]ـ ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشّعراء ، ج1 ، ص 17 .

[6] ـ شذى جرّار ، إبرام الحكم النّحوي عند ابن جنّي ، ط1 : دار اليازوري العلميّة ، عمان ـ الأردن ، 2006م، ص 126 .

[7] ـ علي أبو المكارم ، أصول التّفكير النّحوي ، ط 1 : دار غريب ، القاهرة ، 2006م ، ص 152.

طرائف نفسيّة وذهنيّة يستمتع بها النّحاة.[1] ويذكر علي أبو المكارم أنّ التّعليل في هذه المرحلة اتّسم بثلاث سمات[2] :

الأولى : جزئيّة الموضوع والنّظرة أي أنّ التّعليل يتناول قضايا جزئيّة ، ومسائل فرعيّة ، ولا يرتبط بغير القضايا المعلّلة ، وهو ما يدلّ على عدم وجود تعليلات تسعى لتوسيع التّعليل لشموليّة ظواهر متعدّدة .

الثّانية : وهي التّوافق مع أصل القواعد ، ويقصد بذلك الاتّساق بين التّعليلات والقواعد النّحويّة التي توصّل إليها النحّاة إذ لا يوجد بينهما ما يمتّ إلى التّناقض بصلة .

الثّالثة : الوقوف على النّصوص اللّغويّة سواء كانت مرويّة أو مبنيّة على المرويّة ، إذ لا يعلّلون بما يتناقض مع نصوص اللّغة مهما كان مصدرها ، بل يجعلون التّعليل خادما ومجيزا لها و مسوّغا لظواهرها .

وبالجملة فإنّ هذه المرحلة التي انتهت بالخليل بن أحمد الذي ظهرت أغلب تعليلاته في كتاب تلميذه سيبويه (تـ:180هـ) كان التّعليل فيها مستمدا من روح اللّغة معتمدا على الشّواهد الحصيفة ، وعلى الفطرة والحدس من حيث طبيعتها ، كما كان بعيدا عن التّفكير الفلسفي.[3]

2- 1- مرحلة النّمو والارتقاء :

تبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل وتنتهي بالزّجّاج (تـ:311هـ)، وهي بذلك تشمل ما يقارب قرنا أو نصف قرن من الزّمن حيث تمتد حتّى أوائل القرن الرّابع الهجري، وبلا شكّ فهذه المدّة طويلة جدًا ، وهي جديرة بأن تترك آثارا واضحة في منهج التّعليل وخصائصه إذ تغيّرت بعض ملامحه على ما كان عليه في المرحلة السّابقة نتيجة للظّروف التي عاشها المجتمع في هذه المرحلة.[4]

ويمثّل سيبويه ذروة التّعليل ، حيث جمع في كتابه النّحو وذكر أحكامه المؤيّدة بالعلل، فكانت علله " شبيهة بعلل الخليل والذين روى عنهم سيبويه من حيث عنايتها بالمعنى واعتمادها ذوق العرب في طلب الخفّة واهتمامها بقياس الشّبيه بشبيهه وحمل النّظير على نظيره و فرارها من القبح والثّقل ، ولا عجب في ذلك فسيبويه تلميذ الخليل ، وإذا كان له فضل في التّعليل فهو فضل في التّوسّع ... فالتّعليل عند سيبويه ليس أكثر من إلحاق الحكم النّحوي بعلّة يلقيها صاحبها بأسلوب الأستاذ المقرّر أو العالم الواثق ، فلا يتخيّل ردّا عليه ولا يفترض نقضا له."[5]، وبذلك يتّخذ سيبويه

---

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 154. [2] ـ نفسه ، ص 154 ، 155.

[3] ـ مازن المبارك ، النّحو العربي ـ العلّة النّحويّة نشأتها وتطوّرها ، ط1 : المكتبة الحديثة ، بيروت ، 1965م، ص 69.

[4] ـ علي أبو المكارم ، أصول التّفكير النّحوي ، ص 156 . [5] ـ مازن المبارك ، النّحو العربي ، ص 63 ، 64.

شكل البحث الميداني الذي يعتمد الاستقراء النّاقص إذ يقوم على وصف المستقرأ والتّقعيد له ، والتّعليل للوصف و التّقعيد معا.[1]

وتجدر الإشارة في هذا السّياق أنّ تعليل الظّواهر اللّغويّة والقواعد النّحويّة كان أحد المجالات المهمّة التي كشف فيها النّحويون عمّا استقرّ في فكرهم ووجدانهم من اتّسام اللّغة بالحكمة ، ولذلك استقطب التّعليل جهودا كبيرة من العلماء في هذه المرحلة ، كون التّقعيد للظّواهر النّحويّة قد اكتمل أو قارب إلى الاكتمال في المرحلة السّابقة وفي بداية هذه المرحلة ، ولذلك لم تعد الرّغبة في التّقعيد ما يصبو إليه النّحويون، وذلك ما أتاح لهم الاشتغال بالتّعليل لما هو موجود في اللّغة وما هو مقنّن في القواعد معا،.ولذلك كانت السّمة البارزة في هذه المرحلة هي انتشار التّعليل ذاته.[2]

و يمكن حصر مميزات التّعليل في هذه المرحلة فيما يلي [3]:

أوّلا : أصبح التّعليل يتناول جزئيّات البحث النّحوي فلا نكاد نجد جزئيّة بلا تعليل.

ثانيا : نشأت محاولات لضمّ الجزئيّات في إطار كليّ يشغلها، وهو ما ساهم في ظهور نظريّة العامل .

ثالثا : ظلّ التّعليل يقف عند القواعد النّحويّة و الظّواهر اللّغويّة محترما إيّاها ومكتفيا في علاقته بها بالتّسويغ .

رابعا : قدّم النحّاة في تعليلاتهم ـ جزئيّة كانت أو كليّة ـ نماذج مختلفة للعلل ، ولكنّها في أغلبها تكشف عن خطّين رئيسيّن هما: التّعليل بالتّخفيف والتّعليل بالفرق .

3ـ 1 ـ مرحلة النّضج والازدهار:

تبدأ هذه المرحلة بعد الزّجّاج بأبي بكر محمد بن السّرّي المعروف بابن السّراج(تـ:316هـ) ، وفيها حدث تغيّر كبير على مستوى منهج التّعليل النّحوي ، وفي علاقته بالقواعد النّحويّة[4] ، وحسبنا أنّ التّعليل لم تعد وظيفته تبرير ما يوجد ، ولكنّه امتدّ إلى إيجاد ما يتّسق مع العلل منطلقا من أسر قيود الظواهر اللّغويّة والقواعد النّحويّة لتصوّر الظواهر التي يبني عليها ما يريد من القواعد ، وهذا يعني أنّ طبيعة العلاقة بين التّعليل والتّقعيد قد انقلبت إذ كان التّقعيد هو الهدف

---

[1] ـ حسن سعيد خميس الملخ ، نظريّة التّعليل ، ص 41 . [2] ـ علي أبو المكارم ، أصول التّفكير النّحوي ، 158 .

[3] ـ مصطفى جطل ، نظام الجملة عند اللّغويين العرب في القرنين الثّاني و الثّالث للهجرة ، (د . ط) : مطبعة جامعة حلب ، 1981 ، 1982م ، ص 462 ، 463 .

[4] ـ علي أبو المكارم ، أصول التّفكير النّحوي ، ص 164.

والتّعليل ليس إلا تبريرا لأحكامه ، فأصبح تلمّس العلل والبحث فيها هدفا في البحث النّحوي ، وعلى أساسه يمكن تعديل القواعد لتتّفق مع التّعليلات و تتفّق مع تصوّراتها .[1]

وقد بلغت العلّة النّحوية من عناية علماء العربيّة ما جعل بعضهم يفردها بمصنّفات خاصّة ، فألّف تلميذ سيبويه قطرب محمّد بن المستنير (تـ:206هـ) كتاب " العلل في النّحو " ، وألّف المازني بكر بن محمّد (ت: 230 هـ / 248 هـ على الخلاف) كتاب " علل النّحو" كما ألّف هارون الضّرير كتابا أطلق عليه " العلل في النّحو" ، وألّف بن كيسان (تـ: 32هـ) كتاب " علل النّحو"، وابن الورّاق محمّد بن عبد الله (ت: 381هـ) كتاب " علل النّحو" .

أمّا عن سمات التّعليل النّحوي في هذه المرحلة الجديدة ، فيشير الدّكتور علي أبو المكارم إلى أنّه كان يسعى إلى تحقيق أمرين[2] :

الأوّل : الرّبط بين الأحكام والعلل ، وبناء الأحكام على العلل ، وجعل العلل سببا في اطّراد الأحكام واتّساق الظّواهر، وبذلك صار البحث عن العلل أمرا ضروريا للباحث النّحوي وسابقا على القواعد و الظّواهر انطلاقا من أنّ العلل محور للقواعد والظّواهر على حدّ السّواء.

الثّاني : التّنسيق بين العلل النّحويّة وإلباسها ثوبا من الاتّساق فيما بين جزئيّاتها بحيث تكون لها صفة التّلاقي و التّكامل لا صفة التّضارب والتّناقض .

وبحلول القرن الرّابع الهجري نال التّعليل النّحوي عناية أوفر وجهدا أكبر ، فقد كثرت فيه المؤلّفات ـ كما ذكرنا ـ ودخله كثير من التّطور ، وتناوله الحديث النّظري المجرّد ، وظهر من قسّم العلل ولاحظ فيها الغايات ، وأخذت اتّجاهات النّحاة تتحدّد وفق تقسيمات العلل.

2 ـ أنواع التّعليل :

إنّ المشاهدة الدقيقة لقضايا التّعليل النّحويّ تفضي إلى نتيجة بالغة الأهميّة ، ذلك أنّ النّحاة كانوا إمّا معلّلين لنطق النّص على هيئة مخصوصة ، وبالتّالي تصبح القاعدة نفسها علّة له ، وإمّا معلّلين للقاعدة ويمثّل هذا الجانب مجموعة العلل القياسيّة ، وإمّا معلّلين للخروج على القاعدة كي يتّسق ـ الخروج ـ مع الأحكام ، ولا نجد لهذه الثّلاثة نوعا رابعا. وكان من الممكن أن تكون هذه الأنواع أقساما للعلّة ذاتها إلّا أنّنا رأينا أنّها أقرب إلى أن تكون نتيجة من نتائج تقسيمات العلّة في التّحليل النّهائي .

1ـ 2 ـ تعليل النّطق :

[1] ـ علي أبو المكارم ، أصول التّفكير النّحوي ، ص 169 . [2] ـ المرجع نفسه ، ص 169 .

يقصد بتعليل النّطق التّعليل الذي يفسّر نطقا من النّطوق على هيئة بعينها ، والذي ينتج جرّاء استقراء كلام العرب وملاحظتهم تشابه مجموعة كبيرة من النّطوق التي تبدو مختلفة لأوّل وهلة ، ولكنّها تجتمع في صورة لغويّة واحدة و حكم نحويّ واحد.[1] وذلك التّفسير يستخدم القاعدة أداة له ، إذ ليست القواعد النّحويّة إلّا مقولات نظريّة جرّدها النحّاة بالنّظر والتّأمل في الجانب التّركيبي للّغة [2]، ومن ثمّ تعتبر القاعدة علّة للنّص ، وهذا يعني أنّها شرح وتفسير للّنمط التّركيبي الذي ينتمي إليه النّص وما أشبهه من النّصوص [3] ، فإذا لم يتوفّر شرط الاطّراد حيث لا يجد النحّاة قاعدة تفسّره مع ما يشبهه من النّصوص كانت العلّة أنّه "هكذا نطقت به العرب "[4] ، ومن الأمثلة على ذلك أنّ النحّاة قدّموا مجموعة من القواعد التي تؤدّي بالمتكلّم إلى نطق النّص على هيئة معيّنة منها :

ـ كلّ جماعة في آخرها تاء زائدة فنصبها جرّ.
ـ فعل الأمر مبني على حذف النون إذا كان مسندا إلى واو الجماعة . ـ ألف الوصل تسقط في درج الكلام .

إنّ المتمعّن في هذه القواعد ليدرك ما تقرّر سابقا أنّ " القاعدة النّحويّة ـ وهي العلّة الأولى ـ ليست سوى القانون الاستقرائي الذي يحدّد الشروط التي يوجد حكم من الأحكام عند وجودها ، كما يظهر الصّياغة الوصفيّة لهذه القاعدة في الكتابات المبكّرة ." [5]

2 ـ 2 ـ تعليل القاعدة :

يقدّم ابن السّراج تقسيما للعلل النّحوية فيرى أنّها على ضربين : " ضرب هو المؤدّي إلى معرفة كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب ، وضرب يسمى علّة العلّة مثل أن تقول: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنّما يستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها ، ويتبيّن به فضل هذه اللّغة على غيرها ."[6]، والحقّ أنّ مصطلح " علّة العلّة" مصطلح فيه ما يقال لأنّ ابن جنّي عرض له ، ورأى بأنّه"شرح وتفسير وتتميم للعلّة "[7] . ومهما يكن من أمر فإنّ المفهوم من ذلك أنّها علّة لما تقرّر من أنّه قاعدة في المبحث السّابق ، ويبقى أن نشير إلى أمور ثلاثة استنتجها الدّكتور حسا م احمد قاسم[8]:

---

[1] ـ جلال شمس الدّين ، التّعليل اللّغوي عند الكوفيين ، ص 56 .

[2] ـ محمود حسن الجاسم ، القاعدة النّحويّة ـ تحليل ونقد ـ ط 1 : دار الفكر ، دمشق ، 2007م ،ص 89. [3] ـ حسام أحمد قاسم ، الأسس المنهجية للنّحو العربي ، ص 366 .

[4] ـ جلال شمس الدين ، التّعليل اللّغوي عند الكوفيين ، ص 31 .

[5] ـ حسام أحمد قاسم ، الأسس المنهجية للنّحو العربي ، ص 367 . [6] ـ ابن السّرّاج ، الأصول في النّحو ، ج 1 ، ص 36 .

[7]ـ ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمّد علي النّجّار، (د . ط): المكتبة العلميّة، (د . ت)، ج 1 ، ص 173 .

[8] ـ حسام أحمد قاسم الأسس المنهجية للنّحو العربي ، ص 368 ، 369 .

الأوّل : إنّ هذا الضّرب من التّعليل لا يفيد النّطق ، إنّما يوضّح حكمة العرب . **الثّاني:** إنّه زائد عن النّحو .

الثّالث: إنّه تال في الوجود للقاعدة ، ولم يتوصّل إليها عن طريقه .

أي أنّ هذا النّوع من أنواع التّعليل يقوم على العلل القياسيّة أساسا،غير أنّه قد يلجأ إلى العلل الدّلالية أو التّحويليّة أوالجدليّة ، كما ينبغي أن نشير أيضا إلى أنّ دلالة مصطلح العلّة بالنسبة لتعليل القاعدة هي دلالة غائيّة تشير إلى الغاية من الحكم، وذلك كتعليل رفع الفاعل بالفرق بينه وبين المفعول ، وقد تكون سببيّة ـ أي تقدم سببا للحكم ـ الشّأن في الكثير من العلل القياسيّة ."[1]

3ـ 2ـ تعليل الخروج على القاعدة :

يقصد بتعليل الخروج على القاعدة "جعل النّص متّسقا مع القاعدة العلميّة النّاتجة عن تصوّر نظري مسبق، وذلك بافتراض هذا النّطق في صورة أخرى تجعله مقبولا على الهيئة التي هو عليها، ويبدو أنّ التّعليل بهذه الصّورة من قبيل "التّأويل العقلي " باعتباره صيغة لغويّة يفترضها النّحوي لكي يبرّر تلك النّطوق التي تبدو مخالفة للقواعد [2] ، وبلا شك فإنّ هذا التصوّر ناتج من اعتقاد النحّاة أنّ الكلام العربيّ لابدّ أن يأتي على هيئة نموذج معروف ويقوم على قواعد واضحة ومحدّدة لا تقبل شذوذا أو تناقضا ،إلّا أنّه ـ وكما سبق ـ قد يأتي الكلام على خلاف ذلك النّموذج الذي ارتضاه النّحويون كأن يأتي المبتدأ في غير موضعه من الخبر مثلا أوأن يأتي الاسم منصوبا بلا ناصب ... [3]

وقد حاول النّحاة التّقليل من الخروج على القواعد فنجد ابن جنّي مثلا يعقد بابا في " تخصيص العلل" و آخر في " الزّيادة في صفة العلّة لضرب من الاحتياط" يدعو فيهما إلى أن تضمّن علّة الحكم كلّ الشّروط التي تجعلها مطّردة لا تتخلّف لأنّ التّقصير في ذلك يلجيء النّحاة إلى التّعذّر والتّمحّل .[4] و بالرّغم من أنّ النّحاة قد راعوا تلك الاحتياطات ، إلّا أنّ ما جرّدوه من القواعد لم يسلم من أن تخرج عليه بعض النّصوص التي يثبتون فصاحتها ، فلم يجدوا بدّاً من تعليل ذلك الخروج .[5]

ومن الممكن بيانه أن أشكال الخروج على القاعدة كثيرة لدى النحّاة منها : الزّيادة ، التّقديم و التّأخير ، الحمل على المعنى ، التّحريف ، الاتّساع ، التّقدير، الإضمار ، الاستتار ، الفصل

---

[1] ـ حسام أحمد قاسم الأسس المنهجية للنّحو العربي ، ص 369 . [2] ـ جلال شمس الدّين ، التّعليل اللّغوي عند الكوفيين ، ص 143 . [3] ـ المرجع نفسه ، ص 142 .

[4] ـ ابن جنّي ، الخصائص ، ج 1 ، ص 147 ، 194 .

[5] ـ حسام أحمد قاسم ، الأسس المنهجية للنّحو العربي ، ص 371 .

و الاعتراض ، التّعليق والإلغاء ، غلبة الفروع على الأصول ...وغيرها [1]، ومن الأمثلة التي يمكن أن نوردها في هذا المقام قول العرب " هذا جحر ضبّ خرب " الذي خرّجه ابن جنّي بردّه إلى القاعدة عن طريق تقدير المحذوف ، لأنّ الأصل عنده :" هذا جحر ضبّ خرب جحره "، وهو بذلك يخالف الخليل و سيبويه اللذين علاه بالجرّ على المجاورة.[2]

ونصل من ذلك إلى أنّ النّحاة قد لجأوا إلى تعليل القاعدة رغبة منهم في الدّفاع عن القاعدة نفسها في مقابل النّصوص التي تهدد اطرادها ، ولذلك كانت مجموعة العلل الدّلالية أبرز وسائل هذا النّوع من أنواع التّعليل .

3ـ أغراض التّعليل :

ارتبطت أغراض التّعليل بظروف و بواعث إسلامية دون أي تأثير خارجي ـ غير عربي ـ ، وقد كان للّغة العربيّة أيضا تأثير في ذلك ، حيث شعر أهلها بأنّ لها ميزة تفضل بها جميع اللّغات الإنسانيّة؛ الأمر الذي يجعل ظواهرها بريئة من العبث و اللّغو مكتسية ثوب الحكمة ، وصار الباحث الحكيم هو الذي يتلمّس الأسرار من ظواهرها [3]، وقد صار التّعليل بذلك ركنا مهما من أركان مناهج البحث في العلوم الإسلاميّة الموازية للدّرس اللّغوي كأصول الفقه و علم الكلام . كما أصبح يمثّل أثرا واضحا لليقظة العقليّة التي ظهرت في البيئة الإسلاميّة .[4] وفيما يأتي نتعرّض لأبرز دوافع التّعليل النّحوي .

1 ـ 3 ـ الاحتجاج للقرآن وقراءاته :

رأينا منذ قليل أن نشأة التّعليل ارتبطت بظروف وبواعث إسلاميّة نظرا لما اكتسبته اللّغة العربيّة من قداسة بسبب القرآن الكريم والقراءات ، ولذلك نجد أنّ النحّاة كانوا على وعي بمكانتها في الدّرس اللّغوي ، ولعلّ كتاب سيبويه أصدق صورة من صور التّمثيل على ذلك حيث تعدّدت شواهده القرآنيّة على اختلاف في قراءاتها ، من ذلك أنّه يرى في باب " حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنّهي " أن القراءات سنّة متّبعة ، يقول :" وقد قرأ بعضهم :

---

[1] ـ علي أبو المكارم ، أصول التّفكير النّحوي ، ص 247 . [2] ـ ابن جنّي ، الخصائص ، ج1 ، ص 192 .

[3] ـ علي أبو المكارم ، أصول التّفكير النّحوي ، ص 150 .

[4] ـ جلال شمس الدّين ، التّعليل اللّغوي عند الكوفيين ، ص 07 .

وأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُم[1]. إلّا أنّ القراءة لا تخالف لأنّها السّنّة "[2] ، والأكثر من ذلك أنّه يسوّي بين القراءتين ولا يلجأ إلى التّرجيح والمفاضلة بينهما يقول أثناء حديثه عن "إذاً" :

"واعلم أنّ إذاً إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل ، فإنّك فيهما بالخيار ، إن شئت أعملتها ... وإن شئت ألغيت إذاً ... ، فأمّا الإعمال كقولك : إذاً آتيك وإذاً أكرمك ، وبلغنا أنّ هذا الحرف في المصاحف :" إذاً لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إلّا قَلِيْلًا "[3]، وسمعنا بعض العرب قرأها : وإذاً لا يلبثوا . وأمّا الإلغاء فقولك : فإذاً لا أجيئك . وقال تعالى : " فإذاً لا يؤتون الناس نقيرا"[4] ".[5]

لقد أبلى النّحويون في الدّفاع عن القرآن وقراءاته بلاء حسنا ،إذ نجدهم بحثوا في كلام العرب على نصوص مشابهة لبعض الآيات القرآنيّة أو لأوجه الأداء في القراءات التي يرون فيها إغلاقا على من ضعف علمه وبصره باللغة . ويكفي أن نمثّل لذلك من القرآن الكريم بقول الله عز وجل : " طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِين "[6] وهو يشبه ثمار شجرة الزّقوم بما لم يره أحد . وقد وجد النّحاة لذلك نظائر في كلام العرب يقول الشاعر :

أَيَقْتُلُنِي وَ المَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوالِ

وهو يشبّه سهامه بأنياب الأغوال التي لم يرها أحد .[7]

ولم يقتصر النّحاة على الرّد على بعض الشّبه والاعتراضات التي ترد تشكيكا في القرآن والقراءات بالبحث على نصوص عربيّة فحسب ، بل تعدّى الأمر إلى تأويل التّعبير القرآنيّ على النّحو الذي يثبت فصاحته وبلاغته فضلا عن صحّته ، وبالتّالي نفهم مدى إصرار النّحاة وحرصهم على تعليل القاعدة تعليلا يثبت حكمة العرب في كلامها .

2 ـ 3 ـ البحث عن أسرار حكمة واضع اللّغة :

لاشكّ أنّ البحث في" حكمة الواضع" كان تاليا لمرحلة الاستقراء التي لاحظ النحّاة من خلالها أنّ اللّغة تسير وفق نظام مطّرد ـ غالبا ـ في الإعراب والبناء ، وفي العلاقات التي تتركّب منها أجزاء الكلام ، وهو ما جعلهم يربطون ذلك بحكمة واضع اللّغة التي راعى فيها أحوال الأوضاع

---

[1] ـ فصّلت : 17 .

[2] ـ سيبويه أبو بشر ، الكتاب ، ت : محمد عبد السلام هارون ، (د . ط) ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، (د . ت) ، ج 1 ، ص 148 .

[3] ـ الإسراء : 76 .

[4] ـ النساء : 53 .

[5] ـ سيبويه ، الكتاب ، ج 3 ، ص 13 ، 14 . [6] ـ الصافات : 65 .

[7] ـ حسام أحمد قاسم ، الأسس المنهجية للنّحو العربي ، ص 350 .

والمباني[1]. ويمكن الإشارة أنّه يقصد بالحكمة ما قام في نفوس العرب من رفع ونصب وجرّ ...[2] أو بعبارة أخرى هي المصلحة التي قصدها واضع اللّغة في نطق من نطوقها على هيئة بعينها .

ولأجل ذلك كانت غاية البحث عن العلل لدى النحّاة أن يتوافق مع أسرار حكمة الواضع ، وإن كانت عللهم تجريدا وصناعة لا طبع وسليقة[3]. ولذلك عقد ابن جنّي بابا في أنّ " العرب أرادت من العلل ما نسبناه إليها وحملناه عليها "[4] ، وهو أمر في غاية المشقّة والخطورة معا جعل الخليل يقول عندما سئل : عن العرب أخذت ما تذكره من العلل أم اخترعته من نفسك ؟ : " إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته ، فإن تكن العلّة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علّة أخرى فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم ..."[5] وهذا القول يكشف عن أمرين اثنين :

الأوّل : أنّ حكمة الواضع من توجيه ظواهر اللّغة على الوجه الذي ارتضاه لها خفيّة غير منضبطة، ولذلك لم يرتبط بأحكام النّحو، بل ولذلك كان منكرو العلل يقولون: " هكذا نطقت العرب" ـ كما تقدّم ـ .

الثّاني : أنّ العلّة النّحويّة وإن كانت وصفا منضبطا ؛ فهي وجهة نظر تقوم على الاجتهاد لا مجال فيها للجزم بموافقة العرب في كلامها بالضّرورة .

ولعل الاجتهاد في النّحو ممّا اقتضته ضرورة البحث عن كلام العرب ، لذلك يمكن أن يكون دافعا مستقلا من دوافع التعليل النحوي لكنّ الأنسب أن يكون مقرونا بها. لقد أدرك النّحاة مكانة الاجتهاد في التّعليل النّحوي؛ يقول ابن جنّي: "...وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه ، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك فتستضيء به ، وتستمدّ التّنبّه على الأسباب المطلوبات منه."[6] ، ثم هو يؤكّد على ضوابطه فيقول :" للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنصّ أو ينتهك حرمة شرع ."[7]

3- 3ـ تعليم النّحو :

---

[1]ـ حسن سعيد خميس الملخ ، نظريّة التّعليل ، ص 96 ، 97 . [2] ـ المرجع نفسه ، ص 97 .

[3]ـ نفسه ، ص 98 .

[4]ـ ابن جنّي ، الخصائص ، ج 1 ، ص 239 / 251 . [5]ـ الزّجّاجي ، الإيضاح في علل النّحو ، ص 66 .

[6] ـ ابن جنّي ، الخصائص ، ج 1 ، ص 54 ، 55 . [7] ـ المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 190 .

إنّ سعي النحّاة إلى طرد قواعد اللّغة العربيّة لم يكن إلا قصدا في تيسير العمليّة التعليميّة وجعل الأحكام النّحويّة بعيدة عن التّناقض واضحة المعالم في ذهن المتعلم ، ولذلك كان لابدّ أن تصحب القواعد التي يقدّمها المعلم بعلل مقنعة تدفع عنها الغموض ، ومن ثمّ كان من الضّروري في قاعة الدّرس ـ على حد تعبير الدكتور تمّام حسّان ـ :" من استعمال العلّة الغائيّة ، ولابدّ لإنجاح عمليّة التّعليم من هذا التّفسير الغائي بواسطة ذكر الأسباب ، ذلك ما يحدث عند التّطبيق و عند الإعراب
والتّحليل ، فقد يأتي التّلميذ بمثل ينصب فيه فاعلا فيصحّح المعلّم خطأه ، فيكون التّلميذ بموضع
السائل إمّا بلسان الحال أو بلسان المقال عن هذا التّصحيح، لماذا كان التّصحيح على هذا النّحو ؟ فلا بدّ أن يقول المعلّم ، لأنّه فاعل . ولو لم يقلها ما تمّت عمليّة التّعليم ."[1]

ومن الممكن أن يقال في هذا الموضع : إنّ الأدلّة كثيرة على ارتباط التّعليل النّحوي بالتّعليم ، ومن بينها الرّوايات التي تفسّر نشأة النّحو ـ على اختلافها ـ ، واتّجاهات التّصنيف النّحوي ، وطبيعة اللّغة التي يستخدمها النّحاة في مصنّفاتهم [2]، ويمكن أن نضيف إلى ذلك تفشّي ظاهرة اللّحن التي دعت النحّاة إلى العمل على تقويم الألسنة الذي لا يكون إلّا عن طريق التّعليم .

سنكتفي في التّمثيل على الرّوايات التي تفسّر نشأة النّحو بالرّواية التي تذكر وقوع ابنة أبي
الأسود الدّؤلي (تـ:68 هـ) في اللّحن عندما قالت :" ما أحسنُ السّماء (بالرفع) ، فقال لها :
نجومُها، فقالت : إنّي لم أرد هذا ، وإنّما تعجّبت من حسنها . فقال لها : إذاً فقولي : ما أحسنَ
السّماء."[3] ، وهذه الرّواية تبيّن أثر التّعليم ، وهو واضح في تقويم أبي الأسود نطق ابنته الذي
يفرضه المعنى الذي قصدته .

أمّا عن اتّجاهات التّصنيف النّحوي التي تؤيّد التّعليل بالدّافع التّعليمي . فقد شاع نمط من المصنّفات النّحويّة يتوخّى أصحابه الغاية التّعليميّة ، ومن ذلك كتاب " الموجز في النّحو "،لابن السّرّاج ، و" الإيضاح " في النّحو و" التّكملة " في الصّرف لأبي علي الفارسي (تـ:377هـ) ، و" اللّمع في العربيّة " لابن جنّي ... وهي كتب اتّسمت بالوضوح والشّمولية لكلّ أبواب النّحو و بسهولة العرض . أمّا عن اللّغة التي يميل إليها النّحاة في المصنّفات ذات الطّابع التّعليمي ، فهي لغة يسيطر عليها فعل الأمر وضمير المخاطب من مثل :" اعلم يا فتى ، اعرف ذلك..."، كما يغلب على الأمثلة التي يذكرونها أدوات النّداء وأسماء الإشارة ، وأدوات الاستفهام . وهذه الخصائص اللّغويّة منتشرة في جميع المصنّفات النّحويّة منذ صدر التّأليف عند سيبويه ، وتزداد بشكل لافت في كتب الأمالي .[4]

4ـ التّعليل بالعامل النّحوي :

---

[1] ـ تمّام حسّان ، الأصول ، ص 167 .

[2] ـ حسام أحمد قاسم ، الأسس المنهجية للنّحو العربي ، ص 352 .

[3] ـ ابن الأنباري ، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ، ت : إبراهيم السّامرّائي ، ط3 : مكتبة المنار ، الزرقاء ـ الأردن ، 1985م ، ص 21 .

[4] ـ حسام أحمد قاسم ، الأسس المنهجية للنّحو العربي ، ص 353 .

بعد أن استقرأ النّحاة المنظومة الإعرابيّة رأوا أنّ أسباب الرّفع والنّصب والجرّ لا تكون إلا سابقة للأفعال أو للأسماء فأطلقوا عليها (عوامل) ، وأطلقوا على الأثر الإعرابي الذي تتركه في الكلمة بعد ذلك (عملا) ، وعلى الألفاظ التي تظهر عليها تلك الآثار(معمولات)[1]. والعامل بناء على ذلك يقتضي أثرا إعرابيّا في الكلم[2] يحيل إلى باب معيّن من أبواب النّحو .

كل ذلك يندرج في بعده النّظري ضمن ما يطلق عليه "نظريّة العامل " وهي نظريّة تهدف إلى " وضع تعليل مقبول للصّورة الإعرابيّة التي جاءت الجملة العربيّة عليها، وعلى ذلك يكون العامل وسيلة من وسائل التّعليل ."[3] وذلك ظاهر في كتب النّحو إذ يلجأ النّحاة إلى التّعليل بالعامل عند إرجاعهم نطقا من النّطوق لأحد العوامل بغضّ النّظر عن طبيعته إن كان لفظيّا أو معنويّا ،وهو ما يبيّن نظرتهم إلى العامل من أنّه علّة لذلك النّطق .[4] وبذلك يكون ـ العامل ـ محورا رئيسا تدور حوله كلّ قضايا النّحو ، ويظلّ بقوانينه وضوابطه قاعدة محكمة وعاصمة من الزّلل ومعوّضا عما أثر عن العرب من علل في كلامهم [5].

لقد قسّم النحّاة العوامل إلى ثلاثة : أفعال وأسماء وحروف . أمّا الأفعال فجعلوا الأصل في العمل لها وهي الأفعال التّامّة والنّاقصة والجامدة وأفعال القلوب . والأسماء فيعمل منها ما كان شبيها بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة وأفعال التّفضيل[6]. أمّا الحروف العاملة فهي حروف الجر ، والحروف المشابهات بـ "ليس"، وأن المصدريّة وأخواتها النّاصبة للفعل المضارع ، وحروف الجزم .[7]

ومن الأمثلة التي تعلّل فيها النّحاة بالعامل أن الخليل في باب " الحروف الخمسة التي تعمل بعدها كعمل الفعل فيما بعده ـ إنّ وأخواتها ـ "يرى أنّها " عملت عملين: الرّفع والنّصب ، كما عملت كان الرّفع والنّصب حين قلت : كان أخاك زيد ، إلّا أنّه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبدَ الله ، تريد كأن عبد الله أخوك ، لأنّها لا تتصرّف تصرّف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع كما في كان"[8] . ومن ذلك أيضا قول سيبويه :" هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول ولا غيره لأنّه كلام قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلّا مبتدأ لا يعمل فيه

---

[1] ـ جلال شمس الدّين ، التّعليل اللّغوي عند الكوفيين ، ص 97 .

[2] ـ مجمع اللّغة العربيّة ، المعجم الوسيط ، ط 2 : دار إحياء التّراث العربي ، القاهرة ، (د . ت) ، ج2 ، ص 628 . [3] ـ جلال شمس الدّين ، التّعليل اللّغوي عند الكوفيين ، ص 97 .

[4] ـ المرجع نفسه ، ص 113 .

[5] ـ عبد الكريم بكري ، أصول النّحو العربي في ضوء منهج ابن مضاء ، ط1 ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر، ص113 .

[6] ـ أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم ، ط 1 : ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981 ، ص ، 61 .

[7] ـ المرجع نفسه ، ص 62 .

[8] ـ سيبويه ، الكتاب ، ج2 ص131 .

شيء قبله،لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك ، وهو قولك : " قد علمت أعبد الله ثمّ أم زيد "[1] فعبد الله ـ وفقا لنّظريّة العامل ـ كان يفترض أن يكون مفعولا به للفعل "علمت" إلّا أنّ الهمزة منعته من ذلك .

ويذكر ابن الأنباري في مسألة " عامل النّصب في المفعول " عن أيمة الكوفيين : "ونصّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على ذلك إذا قلت : ظننت زيدا قائما ، تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظّن. وذهب خلف الأحمر* من الكوفيين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعوليّة ، والعامل في الفاعل معنى الفاعليّة ."[2] ، يقول الأستاذ جلال شمس الدين : " فقد اختار الأوّل عاملا لفظيا ، أمّا الثاني ... فقد اختار عاملا معنويا ، وهما ـ وإن خالفا البصريين فيما ذهبا إليه ـ فإنّهما مع ذلك يتعلّلان بنظريّة العامل ."[3].

وينبغي ـ بعد ذلك ـ أن نشير إلى أمر مهمّ ، وهو أنّ بعض القواعد النّحويّة تخالف الأصل الذي جاءت به نظريّة العمل الإعرابي ، فنجد أنّ الاسم يعمل عمل فعله في بعض الحالات ، وكذلك اسم الفعل ، كما يمكن أن يسبق المسندُ المسندَ إليه ـ في الجملة الفعليّة ـ ، وكذلك تعمل بعض الحروف عمل "إنّ" ... وغيرها ، وممّا لاشكّ فيه أنّ هذه المخالفة كانت من دواعي التّعليل النّحوي ـ ذاته ـ من أجل تحقيق التّطابق بين القواعد النّحويّة والأصل النّظري للعمل الإعرابي .[4] ثمّ إنّ النحّاة كانوا على وعي بتلك القضيّة ؛ فغدوا يؤلّفون بين القاعدة و العامل الذي يخالفها بعلل كثيرة كالشّبه و الاختصاص ، ومن الأمثلة على ذلك أنّ الخليل يتعلّل عمل "إنّ" وأخواتها بشبهها بالفعل مع ضعفها عن مرتبته [5]، ولذلك لم يجز تأخير اسمها على خبرها و لا إضمار مرفوعا فيها . وفي هذا
النّظر ما يدلّ على أنّ النّحاة قد أحاطوا أحكامهم بسياج من العلل في غاية من الوثاقة .[6] أمّا عن
الاختصاص فهو فكرة يتعلّل بها النحّاة عمل الحروف ، كما أنّه فكرة ملازمة للشّبه إذ لا يجوز تعليل عمل الحروف بالشّبه إلّا بعد التحقّق من خصوصيتها للأسماء ، و يشترطون لعملها أن تسلم من علّتين : ألّا تتنزّل منزلة الجزء من الكلمة كالألف واللام التي للتعريف و السين وسوف ، وأن تختصّ بالاسم أو بالفعل لأنّ عوامل الأسماء في الغالب لا تعمل عمل الأفعال .[7] ومن الأمثلة التي

---

[1] ـ المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 235 .

*ـ المقصود ليس خلفا الأحمر ، وإنّما علي بن مبارك الأحمر من نحّاة الطّبقة الثّالثة بالكوفة ، انظر: هامش كتاب التّعليل اللّغوي عند للكوفيين ، ص 114 .

1 ـ ابن الأنباري ، الإنصاف ، ج1 ، ص 78 ، 79 .

[3] ـ جلال شمس الدّين ، التّعليل اللّغوي عند الكوفيين ، ص 115 .

[4] ـ حسن خميس سعيد الملخ ، نظريّة التّعليل ، ص 152 . [5] ـ سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 131 .

[6] ـ حسن خميس سعيد الملخ ، نظريّة التّعليل ، ص 153 . [7] ـ المرجع نفسه ، ص 155 .

يمكن ذكرها في هذا المقام "إنّ وأخواتها" فهي عاملة في الاسم النّصب وفي الخبر الرّفع لشبهها بالفعل من جهة ، ولاختصاصها بالدّخول على الأسماء من جهة ثانية .[1]

إنّ نظريّة العامل نظريّة متولّدة عن البحث في العلل ، ولذلك استخدمها النّحاة وسيلة من وسائل التّعليل ، ولولا العامل ما كتب للعلّة هذا الذيوع الذي نلحظه في كتب النّحو، بل إنّ الثّورة على العلّة النّحويّة ونظريّة العامل لم تجد لها مكانا لدى العلماء قديما وحديثا إلّا في مساحات ضيّقة ضعيفة تعوزها قوّة الإقناع.[2]

و نصل في ختام هذا البحث إلى جملة من النّتائج نحصرها في النّقاط التّالية:

ـ التّعليل النّحوي ظاهرة مشتركة بين جملة من العلوم التي يجمعها مناخ فكريّ إسلامي خاص يعدّ أبرز وشائج الصّلة بينها.

ـ مرّ التّعليل النّحويّ بمراحل اتسمت كلّ مرحلة بسمة من السّمات الموضوعيّة العلميّة، و من البديهي أنّه بدأ بسيطا و هي السُّنّة في التطور و انتهى متكاملا استطاع النّحويّون من خلال المشاهدة الوصفية الدّقيقة عبر مراحل تطوّره المختلفة رصد الظّواهر التي تعين في بناء منظومة النّحو العربي و هيكله النّظريّ و أسسه المنهجيّة.

ـ عند النّظر الفاحص يمكننا الوقوف عند ثلاثة أنواع من التّعليل النّحويّ: تعليل النّطق، تعليل القاعدة، و تعليل الخروج عن القاعدة، و هذا مستفاد من الواقع التّطبيقيّ في التّحليل النّحوي للشّواهد النّحويّة، و الغرض من وراء ذلك جعل المنظومة النّحويّة محكمة البنيان تنسجم فيها القواعد و الأحكام بما لا يفتح عليها أبواب الطّعن.

ـ و يمكننا أيضا أن نستنتج أغراض التّعليل، و هي نتيجة للملحوظة السّابقة، و يأتي في مقدّمتها الاحتجاج للقرآن الكريم و قراءاته و حمله على أعلى درجات الفصاحة، و ذلك نابع من أنّ علم النّحو إنّما نشأ خادما لكلام الله تعالى و سنة نبيّه عليه الصّلاة و السلام، و لذلك كان شرفه من

---

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 155 ، 156 .

[2] ـ من الذين ثاروا على النّحو القديم و سعوا إلى هدم فكرة العامل و التّعليل النّحوي : ابن مضاء القرطبي ، و لكن ثورته لم تقدّم بديلا لنحو جديد . و منهم ـ من المحدثين ـ : إبراهيم مصطفى ، و أمين الخولي من مصر ، و أنيس فريحة من لبنان ، و محمّد الكسّار من سورية ... ، و يرى الدكتور محمّد خير الحلواني أنّ دراسات هؤلاء اتّسمت بالسّطحيّة ، وعدم فهم كلام النحّاة القدامى ، و التّحامل عليهم ، و الجهل بتاريخ علم النّحو ، و التّكلّف في قسر نظراتهم على ظواهر اللّغة ، والنّظرة الجزئيّة التّي لا ترقى لتفسير ظواهر العربيّة... ، يقول : "و إذا تجاوزنا الأصوات الضّعيفة التّي ظهرت في لبنان خاصّة ، و في العراق ، و في مصر ، بدت لنا نظريّة القدماء في العامل أقرب إلى الصّواب ، و أكثر دنوّا من المنهج الوصفي و أشمل لتفسير ظواهر اللّغة الإعرابيّة ، على أن تخلّص من شوائب التكلّف ، و تنقّى ممّا علق بها من آثار المنطق و سوء التّأويل ." ، انظر : أصول النّحو العربي ، ص 214 /219 .

شرفهما. و قد اقتضت خدمتهما أن يبحث النّحويّون في أسرار حكمة واضع اللّغة التي نتمكن من خلالها النّظر في حقيقة الفصاحة و حقائق الإعجاز. و لعل تعليم النّحو كانت غاية الغايات، إذ لابد لهذا الجهد العلمي الذي قدّمه النّحويّون في تأسيس هذا العلم الشّريف أن يكلّل بما يضمن له الاستمرار و التّواصل من جيل إلى جيل و من عصر إلى عصر، ليرث اللاحق عن السّابق منهج النّطق وفق ما نطقت به العرب و منهج الفهم التّدبر لكلام الله تعالى و كلام رسوله صلّى الله عليه و سلم، و منهج التّذوق لمعانيهما و معاني كلام العرب.

ـ و كان من الممكن أن يكون العامل النّحوي نوعا من أنواع التّعليل، و قد رأينا أن نفرد له مبحثا مستقلا، و هذا الموقف نابع من التّعليل النّحوي و العلّة النّحويّة كلاهما من أثر العامل و نتيجة من نتائجه، و لذلك اعتبرنا أنّ التّعليل بالعامل أسبق و أشمل لأنّ التعليل يقوم عليه و يتأسس وفقه، و منه مبتدأه و إليه منتهاه.

المصادر و المراجع:

1ـ أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، ط 1: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981م.

2ـ ابن الأنباري أبو البركات:

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين و الكوفيين، ت: محمّد محي الدين عبد الحميد،(د . ط): المكتبة العصريّة، صيدا ـ بيروت، 1997م.

ـ نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ت: إبراهيم السّامرّائي، ط3: مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، 1985م.

3ـ تمّام حسان، الأصول ـ دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب ـ، (د . ط): عالم الكتب، القاهرة، 2004م.

4ـ جلال شمس الدين، التّعليل اللّغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين ـ دراسة إبستيمولوجيّة ـ، مؤسّسة الثقافة الجامعية، 1994م.
5ـ ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمّد علي النّجّار، (د . ط): المكتبة العلميّة، (د . ت).
6ـ حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنّحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، ط1: دار الآفاق العربيّة، القاهرة، 2007م.
7ـ حسن خميس سعيد الملخ، نظريّة التّعليل في النّحو العربي بين القدماء و المحدثين، ط 1: دار الشروق، عمان، 2000م.
8ـ الزّجّاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، ت: مازن المبارك، ط6: دار النفائس، بيروت ـ لبنان، 1974م.
9ـ ابن السّراج أبو بكر، الأصول في النّحو، ت: عبد الحسين الفتلي، ط 3: مؤسّسة الرّسالة، بيروت ـ لبنان، 1996م.

10ـ ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشّعراء ، ت : محمود محمّد شاكر ، (د . ط) ، المؤسّسة السعوديّة بمصر ، القاهرة ، 1980م.
11ـ سيبويه أبو بشر، الكتاب، ت: محمد عبد السلام هارون: (د . ط) ، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د . ت). 12- شذى جرّار ، إبرام الحكم النّحوي عند ابن جنّي ، ط1 : دار اليازوري العلميّة ، عمان ـ الأردن ، 2006م.
13ـ عبد الرحمن ابن خلدون ، المقدّمة ، ت : أحمد الزّعبي ، (د . ط) : دار الأرقم ، بيروت ـ لبنان ، 2001م. 14- عبد الكريم بكري، أصول النّحو العربي في ضوء منهج ابن مضاء، ط1: دار الكتاب الحديث، الجزائر. 15ـ علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، ط 1: دار غريب، القاهرة، 2006م.
16ـ مازن المبارك ، النّحو العربي ـ العلّة النّحويّة نشأتها وتطوّرها ، ط1 : المكتبة الحديثة ، بيروت ، 1965م. 17ـ مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط ، ط 2: دار إحياء التّراث العربي، القاهرة، (د . ت).
18ـ محمود حسن الجاسم، القاعدة النّحويّة ـ تحليل ونقد ـ ط 1: دار الفكر، دمشق، 2007م.
19ـ مصطفى جطل ، نظام الجملة عند اللّغويين العرب في القرنين الثّاني و الثّالث للهجرة ، (د . ط) : مطبعة جامعة حلب ، 1981 ، 1982م.